أوضاع لواءى زكية وقورنة
من خلال قانون نامه ولاية البصرة
لعام ٩٥٩هـ (١٥٥٢م)

د. فيصل الكندرى*

ملخص

تطرقت الدراسة لتبيان أهمية دفاتر الطابو تحرير، حيث إنها من أهم المصادر العثمانية التى تتحدث عن الحياة التجارية والاجتماعية فى ولاية البصرة خلال القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى)، ويمكن تبين أهمية ذلك لكونها وثائق صدرت عن الإدارة العثمانية، فهى رسمية اعتمدت الدولة عليها فى تقرير نسبة الضرائب المفروضة على مختلف السلع التجارية. كما تحتوى على قائمة بأسماء الذكور الموجودين فى كل قصبة وقرية. وتفيدنا – من الناحية الإدارية – فى معرفة التقسيمات الإدارية المختلفة للولاية. وقد شرحت الدراسة قانون لواء زكية الخاص بتحديد نوعية السلع التجارية والبضائع التى كانت تصل إلى ميناء زكية، ومعرفة نسبة الضرائب التى فرضتها السلطات العثمانية على كل سلعة، وأسهمت فى تحديد أسماء المحطات التجارية التى كانت تفد منها تلك البضائع، ووجهة البضائع الخارجة من زكية. كما تناولت الدراسة ميناء آخر من موانىء ولاية البصرة أسهم إسهاماً فاعلاً فى رفع الرصيد السنوى لولاية البصرة، وهوميناء لواء قورنة. وأوضحت أن الإيراد السنوى لهذين الميناءين بلغ أكثر من نصف مليون آقجة، وهذا يدل دلالة واضحة على مكانة هذين الميناءين فى ولاية البصرة. وقد زودت الدراسة بترجمة كاملة باللغة العربية لبنود من قانون نامة ولاية البصرة ذات الصلة المباشرة بميناءى زكية وقورنة، وتم وضع معلومات القانون فى جداول ليسهل قراءتها.

* قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الكويت.

The Ports of Zakiyya and Kurna in the 959 AH (1552 AD) Kanun-Name of the Province of Basra

Abstract

This study deals with the importance of the Tapu Tahrir Defters (registers) as one of the main Ottoman sources on the economic and social life in Basra in the mid-sixteenth century. These registers, issued by the Ottoman administration, document the taxes that were imposed on different sorts of merchandise and how each province was administratively divided. They contain lists of the names of males in every town and village. This paper explains the different sorts of goods and merchandise that came to the port of Zakiyya and the taxes imposed on each item. The paper shows the different ports that the merchandise came from and went to. Also in focus is another important port that played a major role in raising the annual income of Basra province, that is Liva Kurna. The paper has an appendix containing a full Arabic translation of Basra Kanun-name, with the information mostly put in tables to make it more readable.

المقدمة

تناولت هذه الدراسة الحياة الاقتصادية للواعين من ألوية ولاية البصرة خلال القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى)، وذلك من خلال تتبع الحركة التجارية الواردة فى مصدر من أهم المصادر العثمانية وتتعلق بتاريخ ولاية البصرة، وهو قانون نامة ولاية البصرة لعام ٩٥٩هـ/١٥٥٢م، وهو المصدر الوحيد الذى يزودنا بمعلومات تفصيلية عن تعداد السكان ونشاطهم التجارى خلال القرن المذكور.

وتشير الفهارس العثمانية إلى وجود أربعة دفاتر تتعلق بولاية البصرة، تحمل الأرقام الآتية: ٢٨٢ و٣١٣ و٥٣٤ و١٠٢٢. وبرجوعنا إلى جميع الأرقام المذكورة جميعها وجدنا أن الدفتر الأول هو الأضخم، وأنه يحتوى على معلومات تفصيلية، أما سائرها فليس سوى عدة وريقات، وهى بذلك لا تعد دفترا أو سجلا لولاية البصرة، ولهذا اعتمدنا على ما ورد فى الدفتر رقم ٢٨٢ لإعداد هذه الورقة.

وكنا قد نشرنا منذ عدة سنوات "قانون نامة لواء القطيف" الذى استللناه من "قانون نامة البصرة" دفتر رقم ٢٨٢[1]، ويحتوى هذا الدفتر على ٣٤٠ صفحة، وهو مكتوب بحبر أسود وبخط شكسته ديوانى (وهو الخط الديوانى عندما يكتب بصورة سريعة)، وكتبت الأرقام بخط أقرب ما يكون إلى اللغة الفارسية.

وينقسم هذا الدفتر إلى ثلاثة أقسام، هى:

١- قانون نامه ولاية البصرة: ويبدأ بذكر أسس جباية الضرائب وقواعدها، وهو يغطى الصفحات من ٢-١١.

٢- دفتر إجمال ولاية البصرة: وهو ذكر مختصر لإجمالى إيرادات الولاية وصادراتها، وتغطى الصفحات من ١٢-٣٦.

٣- دفتر مفصل ولاية البصرة: ويذكر هنا تفصيل ما ذكر موجزا فى البند السابق، وهو يغطى الصفحات من ٣٨-٢٤٠. وتشير افتتاحية دفتر المفصل إلى تاريخ القيام بمهمة تحرير هذا الدفتر، فتذكر أنه تم أثناء حكم السلطان سليمان بن سليم الأول، فى أوائل شهر رجب سنة ٩٥٩هـ (أواخر يونيو ١٥٥٢م)، ولم يذكر اسم من قام بتحرير الدفتر.

وتتناول هذه الدراسة التعريف بدفاتر الطابو تحرير، وتبيان أهميتها التاريخية، بوصفها المعين الذين استقينا منه جل معلوماتنا عن لواءى زكية وقورنة.

كما تطرقت الدراسة إلى توضيح أهم صادرات لواء زكية ووارداتها من مختلف البضائع والسلع التجارية، ومعرفة مقدار الضريبة المفروضة على كل سلعة. وأوضح لنا القانون دور ميناء زكية فى حركة الترانزيت أو نقل البضائع، حيث أشار إلى أن هناك ضريبة فرضت على الضرائب من أجل السماح لها بالمرور عبر ميناء زكية أوالأراضى التابعة إداريا للواء زكية، وأطلق على هذه الضريبة ضريبة أو رسم العبور. وأشارت الدراسة كذلك إلى ذكر أسماء القرى والأقضية التى كانت تتبع لواء زكية، مع تحديد عدد سكانها، وإيرادات كل منها. وأخيرا بيّنت الدراسة أهمية ميناء قورنة، ودوره فى النقل التجارى، ومقدار الضريبة المفروضة على كل سلعة تجارية.

ونظراً لما للجداول من أهمية كبيرة فى توضيح المعلومة، فقد تم وضع معلومات القانون فى جداول لتسهل قراءتها، وقد زُوّدت الدراسة بترجمة كاملة باللغة العربية لبنود من قانون نامة ولاية البصرة ذات الصلة المباشرة بميناءى لواءى زكية وقورنة.

وقبل أن نتطرق إلى وضع الميناءين، نجد لزاما علينا أن نقدم بعض المعلومات الجغرافية حولهما، ولكم كنا نتمنى لو نستطيع تقديم معلومات حديثة عنهما، ولكن مسألتى أوضاع العراق الحالية والظروف السياسية التى تمر بها تقفان حجر عثرة أمامنا، وتمنعاننا من تزويد القارئ بمثل تلك المعلومات، لذا سنقدم المعلومات التى توافرت لدينا.

أولاً: زكية تقع شمالى مدينة البصرة على نهر دجلة فى الطريق بين البصرة وبغداد.

ثانياً: قورنة: تقع شمالى مدينة البصرة عند التقاء نهرى دجلة والفرات. قال الشيخ عبد القادر باش أعيان العباسى إن القرنة كانت تسمى "بالمطارة"، وأصل تسميتها بالقورنة، لاقترانها بالنهرين دجلة والفرات، وأول من عمَّرها على باشا بن حسين باشا أفراسياب التركى السلجوقى سنة ١٠٧٠هـ/١٦٥٩م [٢].

ولـــنا أن نصـــحح ما ذكره عبد القادر باش أعيان حول مؤسس القرية وسنة التأســيس، اعــتمادا علـــى أن القانون الذى بين أيدينا يعود تاريخه لعام ٩٥٩هـــ/ ١٥٥٢م، وهـــذا يـــدل على أنها موجودة قبل مائة عام على الأقل من التاريخ الذى ذكره باش أعيان.

أهمية دفاتر الطابو تحرير

دفاتـــر الطابـــو تحريـــر هـــى سجلات كانت تعدها السلطات العثمانية للبلاد المفتوحة، بحيث يحدد فيها نظام ملكية الأرض، ومقدار الضريبة المفروضة عليها، كما تتضمن أسماء الذكور القاطنين بها، وكان يطلق على هذه العملية اسم "تحرير" أى "تعـــداد الســـكان" فـــى عرفنا الحالى، وهو المصدر الوحيد الذى يحتوى على معلومات تفصيلية عن تعداد السكان ونشاطهم التجارى خلال الفترة المذكورة.

عـــرفت الدولـــة العثمانية نظام الإحصاء منذ نشأتها، وكما قلنا فإن الدولة تقوم بإحصاء للمناطق الجديدة، كما تلجأ الدولة العثمانية للإحصاء عندما تكون هناك حاجة ماسة لمعرفة الطاقات البشرية والاقتصادية فى كل منطقة من الولايات العثمانية، لذا فـــإن الإحصـــاء كان يعمل به فى الغالب مرة واحدة كل ثلاثين سنة [٣]. ومن دفاتر الإحصاء تستطيع الدولة أن تعرف دخلها السنوى لتبنى عليه خططها المستقبلية.

ولدفاتر الطابو تحرير أهمية كبيرة وفائدة عظيمة للباحثين يمكن تلخيصها فى التالى:

أولاً- تعـــد دفاتر الطابو تحرير مصادر أصلية من الدرجة الأولى، وهى سجلات ودفاتـــر قامـــت الســـلطات العثمانية بتحريرها عند دخول المناطق الجديدة وضـــمها؛ ومـــن ثم فإنها وثائق رسمية صدرت عن الإدارة العثمانية لإدارة شـــئون البلدان الجديدة التى خضعت لسيطرتها وتنظيمها. وكانت هذه الدفاتر تحفـــظ فـــى إدارة أطلق عليها اسم "الدفترخانة"؛ التى كانت توجد بجوار"التى قـــبه" (تحـــت القبة) بقصر الطبو قابى سراي؛ الذى كان يعد المقر الرسمى للسلطان وللحكومة العثمانية حتى القرن الثامن عشر الميلادى.

وكانـــت تعقـــد داخل هذا القصر جلسات الديوان الهمايونى (السلطانى)، وهو الديـــوان الـــذى يجتمع فيه السلطان مع أركان دولته للنظر فى أمور الدولة. وعند الانـــتهاء مـــن كـــل اجتماع للديوان كان يتم ختم خزينة الدفترخانه وخزينة المالية وخزينة دفاتر المالية بخاتم السلطان الموجود بحوزة الصدر الأعظم. وكان يتم فتح

هذه الدفاتر وإغلاقها بحضور الدفتر دار، وهو المسئول عن الأمور المالية للدولة، وكـــان يطلق على المسئول عن الدفتر خانة لقب أمين الدفتر أو أمين الدفتر خانة، وكان إذا تمت ترقيته يصبح دفتردارا.

وعـــندما فقـــد الديوان الهمايونى أهميته السابقة انتقلت الدفترخانة إلى "إدارة التسجيل العقارى والمساحة"، الواقعة فى حى السلطان أحمد بمدينة إستانبول اليوم، وفـــى عام ١٨٧١م تأسست "نظارة الدفتر الخاقاني"، وحمل أمين الدفتر لقب "ناظر الدفتر الخاقاني"، واستمر الوضع على ذلك حتى سقوط الدولة العثمانية.

ثانياً- يحـــتوى الدفتر فى مقدمته على قانون نامة، يشرح فيه طريقة تنظيم الأمور المالـــية فـــى المـــنطقة، ويشرح لنا هذا القانون ما فرضته الدولة فى هذه المـــنطقة مـــن معاملات مالية وإدارية وقضائية، ونسبة تحصيل الضرائب، كمـــا يوضـــح لـــنا المخالفات والجرائم وما يقابلها من عقوبات. لذا لا نجد غـــرابة إذا علمـــنا أن عمليات التحرير كانت تتم باسم الديوان الهمايونى، وتحت إشراف التوقيعى أو النيشانجى، وهو من أبرز الأعضاء فى الديوان الهمايونـــى، وهـــو الـــذى يتولـــى وضع أو رسم طغراء (توقيع) السلطان العثمانى على المراسيم السلطانية الصادرة، وكان يتعين على من يتولى هذا المنصـــب أن يكـــون ملماً بقوانين الدولة القديمة والجديدة، وأن يكون قادراً على التوفيق بينها وبين أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً- تذكر لنا دفاتر الطابو تحرير طريقة تقسيم الأراضى فى أية منطقة جديدة تم فـــتحها، وتذكـــر التقسيمات الإدارية فيها، كأن يتم شرح الوضع القديم، وإذا كانـــت هناك ضرورة لتعديله فيبين التعديل وإلا يحافظ على الوضع كما هو دون تعـــديل. ثم يتم تقسيم الأراضى إلى وحدات مثل "خاص" إما للسلطان أو لأمير الأمراء، و"زعامت" و"تيمارات"، وكل فئة لها نسبة معينة من الريع.

وتقـــوم اللجـــنة المكلفـــة بإعداد الدفتر بالطواف بالقرى والقصبات واحدة تلو الأخـــرى، ليتم تحديد أسماء الأشخاص المكلفين بدفع الضرائب، والمعفيين منهم مع ذكـــر سبب الإعفاء. وكان على كل صاحب أرض أن يخرج أوراقه الثبوتية، ليتم مراجعتها وفحصها بدقة، للتسجيل بعد ذلك فى الدفتر.

رابعـــاً- تقدم لنا هذه الدفاتر معلومات عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات العثمانـــية، وهـــى تحتوى بذلك على معلومات دقيقة عن النظام المالى عند العثمانيـــين، كما يذكر فى الدفاتر أسماء الذكور من سكان كل ولاية وعدد الأفراد المتزوجين والعزاب منهم، وترمز الدفاتر إلى المتزوج باسم "خانه"، والأعـــزب باسم "مجرد"، فنستطيع القول بأن هذه الدفاتر تسلط عدة أضواء علـــى الجوانب الاجتماعية للولاية، فمن خلال تتبع الأسماء نستطيع معرفة المســـلمين مـــن غيـــرهم من سكان الولاية. كما قد تتعرض الدفاتر لبعض الجاليات التى تعيش فى الولاية، وتتحدث عنهم وعن أوضاعهم الاجتماعية.

خامســـاً- إذا تـــم الانـــتهاء من عملية التحريرترسل نسخة من الدفاتر التى تحمل "طغـــراء" السلطان العثمانى إلى الولايات المعنية لتحفظ هناك عند "كتخدا الدفتر" وهو وكيل الدفتر، وتكتسب دفاتر الطابو أهميتها نظراً لفقدان كثير مـــن النسخ التى أرسلت إلى الولايات المختلفة، ونظراً للمساحة الجغرافية الواســـعة التى سيطرت عليها الدولة العثمانية، ولا غرابة فى أن الدفاتر المســـجلة تحـــت هذا العنوان تبلغ ١٠٩٤ دفترا بالإدارة العامة لأرشيف رئاســـة الوزراء بمدينة إستانبول. أما مدينة أنقرة فيوجد بها ١٤٥٠ دفترا مسجلا فى أرشيف القيود القديمة بالمديرية العامة للطابو والمساحة (٤).

وقـــد خصصنا هذا البحث لدراسة ميناءى زكية وقورنة الواقعين ضمن التقسيم الإدارى لولاية البصرة، ويتعلق دفتر طابو تحرير رقم ٢٨٢ بهذه الولاية، ورأينا أن نأخـــذ هـــذين الميـــناءين المطمـــورين ونجعلهما مادة لهذه الدراسة، لنوضح الحركة التجارية فى هاتين المنطقتين ودورهما فى تزويد ميناء البصرة (الميناء الرئيسى لهذه الولاية). ورأينا أن نستعين بالجداول لتقديم المعلومات على نحو ييسر على القارئ.

وقـــد ورد اســـم ميـــناء زكـــية فـــى الدفتر عند الحديث عن "دفتر المجمل" فشغل الصـــفحتين مـــن ٢٣-٢٤. أمـــا قانـــون ميناء لواء زكية فقد ذكر فى "قسم المفصّل" فى الصفحة رقم٢١٣، ليستمر الحديث حتى صفحة رقم٢٣٣، وبعدها ورد ذكر ميناء قورنة.

الحركة التجارية

نظـــراً لموقـــع الميناءين الجغرافى من حيث وقوعهما على الطريق التجارى النهـــرى الذى يربط أهم ولايتين عثمانيتين فى شمال الخليج العربى (ولاية البصرة

وولايـــة بغـــداد)؛ فإن دفتر الطابو تحرير يوضح أن ميناء زكية كان من الموانىء النشـــطة التى أخذت تغذى ميناء الولاية الرئيسى (ميناء البصرة) بالكثير من السلع والمنتجات التجارية، سواء أكانت من البهارات التى كانت تفرض عليها ٨ آقجة [٥] عـــن كـــل حمولة، أم المنتجات الزراعية كالبلح والحنطة والشعير، وفرضت عليها ضـــريبة واحـــدة بمقدار الخمس، وكذلك الحال مع الخشب. أما تجارة العبيد فكان يُحصَّل عن كل عبد منها ٤٠آقجة، أما إذا كان أبيض اللون فكان يحصل عليه رسم إضافى مقداره ٨ آقجة بوصفه رسم مبيعات. كما أشار القانون إلى أنه كان يُحصَّل من تاجر الخيول أربعون آقجة.

جدول (١)

السـلعة	الضريبة المفروضة عليها
البهارات	٨ آقجة عن كل حمولة.
العبيد - الجوارى	٤٠ آقجة عن كل فرد.
عبد أبيض	٨ آقجة رسم مبيعات.
الحطب	ربطة واحدة عن كل ٢٥ ربطة.
كل متاع	آقجة واحدة عن كل ٢٥ آقجة كرسم تمغة.
تاجر خيول	٤٠ آقجة من خيول بغداد.
البلح	٢ آقجة عن كل حمولة قادمة من حويزة والجزائر.
كل غلة	بارة واحدة من جانب طائفة مياح.
السمك	٢٠آقجة تمغة هوردوب.
البلح	الخمس من الموجود فى زكية.
الشعير والقمح	الخمس مما يزرع فى زكية.
أشجار الخشب	الخمس من المزروعة فى خور الخالدين.
الجاموسة	محمدى واحد.
ذبح الأغنام	٢ آقجة عن كل ضأن للقصاب.

جدول (١) يوضح الرسوم المفروضة على السلع القادمة إلى لواء زكية

كما يوضح لنا الجدول رقم (٢) أهم المحطات التى كانت تصل منها البضائع، وقيمة الضريبة المفروضة على كل سلعة؛ فمن ذلك البهارات القادمة من الهند التى كانت تدفع رسماً قدره ٤٠ آقجة عن كل سفينة. كما كانت زكية تستورد البلح من البصرة والجزائر، وكانت الضريبة المفروضة على السفن الكبيرة هى ١٥٠آقجة، وهى نسبة مرتفعة نوعاً ما، أما إذا كانت صغيرة فكانت تدفع ٢٥ آقجة فقط. أما الزيت فكان يصل من جوازر، وكانت الضريبة قليلة حيث بلغت آقجة واحدة عن كل سفينة. أما الأسماك فكانت تقدر حسب حالة السمك وحجمه.

جدول (٢)

السلعة	ضريبة العبور المفروضة عليها
البهارات	٤٠ آقجة عن كل سفينة قادمة من الهند.
البلح	١٥٠ آقجة عن كل سفينة قادمة من البصرة والجزائر.
البلح	٢٥ آقجة عن كل سفينة صغيرة قادمة من البصرة والجزائر.
كل حمولة	٨ آقجة عن كل حمولة قادمة من نواحى بغداد.
حمولة قليلة	٤٠ آقجة.
الغلال	١٥٠ آقجة عن كل سفينة.
الزيت	آقجة واحدة عن كل سفينة قادمة من جوازر.
السمك	يقدر حسب حالة السمك.
الأغنام	آقجة واحدة عن كل ضأنين.

جدول (٢) يوضح ضريبة العبور المفروضة على السلع القادمة إلى لواء زكية

ونظراً لتعدد السلع التجارية التى ترد إلى ميناء زكية فقد بلغ مجموع ما تم تحصيله فى الميناء ١٦٠٠٠٠ آقجة، وهى نسبة كبيرة إذا ما قورنت مع بقية الإيرادات التى بلغت فى مجملها ٢١٠,٩٢٠ آقجة، وهذا يدل على أن إيرادات الميناء قد بلغت أكثر من نصف إيرادات مدينة زكية [٦]. وهذا يظهر لنا أهمية الميناء فى حياة مدينة زكية. وللمزيد من المعلومات حول إيرادات المدينة يراجع الجدول رقم (٣).

الجهـــة	الإيـــراد
الميـــــناء	١٦٠,٠٠٠
هوردوب تمغا	٩,٥٢٠
قصـــاب خانه	٣,٠٠٠
بـــوزه خانـــه	٦,٥٠٠
بـــويه خانـــه	٢,٥٠٠
الأغـــــنام	١٠,٥٠٠
الـــــبلح	٥,٠٠٠
لورســـــتان	٣٠٠
رســم عروس	١٣,٦٠٠
الإجمالـــــى	**٢١٠,٩٢٠**

جدول (٣) يوضح إيرادات لواء زكية

تعداد السكان

إن مـــن إحدى أهم خصائص دفاتر الطابو تحرير أنها توضح لنا – كما ذكر آنفا – تعداد سكان المنطقة التى جرى فيها التعداد، ويقسم الدفتر السكان إلى متزوج (خانه)، وعـــازب (مجـــرد)، ولكـــنه – ومـــع شديد الأسف – لا يوضح لنا عدد أفراد عائلة المتـــزوج. وقـــد حاول بعض العلماء وضع عدد تقريبى لذلك، فأخذنا ما ذكره المؤرخ التركى محمد مهدى إلهان من أن عدد أفراد الأسرة الواحدة بلغ فى المتوسط ستة أفراد (من زوج وزوجة وأربعة أبناء) [٧]، وذلك لأن العادة السائدة عند العرب كانت تقتضى أن يجـــتمع أفراد العائلة داخل بيت واحد، يعيش فيه الأب مع أبنائه المتزوجين، وكانت الكلمة لرب البيت، وهو عادة من يكون أكبرهم سناً، ولم تكن العادات تسمح لمن يتزوج مـــن الأبناء بالاستقلال والخروج من بيت العائلة؛ لذا فإن العدد ستة للأسرة يبدو مناسباً جدا لتقاليد ذلك العصر وأعرافه.

وجـرت العـادة أن يذكـر فى الدفتر مثلا: أحمد ولد فلاح، وبعد استعراض الأسـماء بهـذه الصـورة يذكر فى النهاية عدد المتزوجين (خانه) وعدد العزاب (مجـرد)، وكـان يوضع تحت اسم العازب حرف "م" أى مجرد[٨]، وبهذه الطريقة تستطيع أن تميز من بين الأسماء المذكورة المتزوج من العازب.

ولـنا أن نوضـح هنا أنه من سلبيات نظام سجلات الطابو تحرير أنها تذكر أسـماء الرجال فقط، دون الإشارة إلى أسماء النساء أو الأطفال، وبهذا فإن التعداد كـان غير مكتمل العدد؛ لأننا لا نعرف عدد النساء والأطفال فى كل قرية، كما لا توضـح لـنا دفاتر الطابو الفئات العمرية فى المجتمع الذى أجرى فيه التعداد؛ فلا نعرف الشاب من المسن، وبذلك فإن سجلات الطابو تعد قاصرة من هذه الناحية.

وقمـنا بعمـل الجدول رقم (٤) الذى يوضح تعداد السكان فى القرى التابعة للواء زكية عند إجراء التعداد، موضحين اسم القرية وعدد سكانها مع ذكر إجمالى ما كان يحصّل منها.

اسم القرية	عدد السكان			الإيراد
	خانه	مجرد	المجموع	
قلعـة زكـية	٣٥	٥	٢١٥	٢١٠,٩٢٠
مـزرعة دهيمي	٤٤	٣	٢٦٧	٦,٢٠٠
أبـو الغـرب	٧	١	٤٣	٢,٥٦٠
أبتـر	٢٢	٤	١٣٦	٢,٥٦٠
أبـو الكواسـح	٣١	٥	١٩١	٤,٢٦٠
مـن صـابي	٢١	٢	١٢٨	٣,١٢٠
أبـو الخلخـال	٣	–	١٨	١,٤٦٠
سـلطان	–	–	–	٤,٢٦٠
محمـد فـردوس	–	–	–	٢,٦٤٠
إسـحاق	١٤	٢	٨٦	٣,٢٦٠
تاجـي	٧	–	٤٢	١,٠٨٠
فـرج ولد عمار	–	–	–	٢,٨٨٠
نهـر مسـلمّ	–	–	–	٢,٢٨٠
شـهيد	–	–	–	٧٢٠

اسم القرية	عدد السكان			الإيراد
	خانه	مجرد	المجموع	
أولاد وهبى	–	–	–	٧٢٠
كريخيار	٦	–	٣٦	٣٠٠٠
حضيرة	٢٣	٤	١٤٢	٨,١٦٠
شافى البط	–	–	–	١,٢٠٠
هور خالدية	–	–	–	٦٠,٠٠٠
هور نهير	–	–	–	٣,٩٦٠
شيخ محمد فتلة	٤٤	٨	٢٧٢	٥,٦٨٠
أولاد فلاح	٨٤	١٥	٥١٩	١٥,٤٥٦
آل حماد	١٦	٢	٩٨	٤,٢٩٤
آل عرّة	٢٦	٤	١٦٠	٣,٩٣٠
آل مياسير	٢٤	٥	١٤٩	٤,٣٢٢
جماعة شمساوية	١١	٢	٦٨	–
مشعل بن كولة	١٠	–	٦٠	–
نهر عمار	١٩	–	١١٤	–
بنى سلامة	١٧	٤	١٠٦	–
نهر عميد	١٤	–	٨٤	–
نهر شابرتو	١٤	–	٨٤	–
صالح ولد بريد	٦	–	٣٦	–
نهر سليم	١٦	–	٩٦	–
الإجمالى	٥١٤	٦٦	٣١٥٠	٣٥٩,٢٨٢

جدول (٤) يوضح القرى التابعة للواء زكية وتعداد سكانها وإيراداتها

من استعراض الجدول السابق يتضح لنا ما يأتى:

١- بلغ إجمالى عدد القرى التابعة للواء زكية ثلاثاً وثلاثين قرية، منها تسع قرى غير مأهولة بالسكان؛ هى: سلطان، ومحمد فردوس، وفرج ولد عمار، ونهر مسلّم، وشهيد، وأولاد وهبى، وشافى البط، وهور خالدية، وهور نهير.

٢- هناك بعض القرى التى خَلَت من العزاب (مجرد) وبلغ عددها تسع قرى؛ هى أبو الخلخال، وإسحاق، وكريخيار، ومشعل بن كولة، ونهر عمار، ونهر عميد، ونهر شابرتو، وصالح ولد بريد، ونهر سليم.

٣- بلغ إجمالى عدد سكان قرية أولاد فلاح أعلى نسبة، إذ وصل إلى ٥١٩ فرداً [٩]، وجاءت قرية شيخ محمد فتلة فى المرتبة الثانية، إذ بلغ عدد سكانها ٢٧٢ فرداً، قرية مزرعة دهيمى فبلغ عدد سكانها ٢٦٧ فرداً فى حين جاءت قلعة زكية – وهى مركز اللواء – فى المرتبة الرابعة وبلغ مجموع سكانها ٢١٥ فرداً. أما القرية الأقل عدداً فكانت قرية أبو الخلخال التى بلغ عدد سكانها ١٨ فرداً فقط، وتلتها قريتا كريخيار وصالح ولد بريد؛ إذ بلغ عدد سكانها٣٦ فرداً.

٤- بلغ إجمالى عدد سكان لواء زكية ثلاثة آلاف ومائة وخمسين فرداً، وبلغ عدد "المجرد" منهم ستة وستين فرداً فقط، فى حين كانت البقية من فئة "الخانة".

٥- بلغ إجمالى إيرادات لواء زكية (٣٥٩,٢٨٢) آقجة، فى حين بلغت إيرادات قلعة زكية (٢١٠,٩٢٠) آقجة، أى أكثر من ثلثى الإيراد؛ تلتها بعد ذلك قرية أولاد فلاح بإيراد قيمته (١٥,٤٥٦) آقجة، ونلاحظ هنا الفرق الكبير بين الرقمين.

ميناء قورنة

يشير القانون إلى أن قورنة قد منحت بوصفها زعامت "لبرويز كتخدا" [١٠]، و"زعامت" هى أرض زراعية بلغ مقدار دخلها السنوى مائة ألف آقجة وأكثر، وبلغ عدد سكانها ٣٤٢ فرداً [١١]. وأشار القانون إلى وجود عدة مزارع لم تحدد السلطات العثمانية قيمة إيراداتها بالضبط، بل على وجه التخمين أو التقدير. وهى تنقسم إلى ما يأتى: أربع مزارع بلغ دخلها التقديرى ٢٥,٠٠٠ آقجة، وأربع مزارع أخرى قُدّر دخلها بقيمة٢٠,٠٠٠ آقجة، هذا بالإضافة إلى ثلاث مزارع أخرى قدرت بقيمة ١٥,٠٠٠ آقجة، وبذلك بلغت القيمة الإجمالية لمزارع قورنة ٦٠,٠٠٠ آقجة. ولو أضفنا ذلك إلى إيراد ميناء قورنة لأصبح ١٨٠,٠٠٠آقجة.

ويفصّل لنا القانون إيرادات ميناء قورنة، ويشير إلى أن السفينة التى كانت تقوم بنقل العمال من بغداد إلى البصرة وتمر فى طريقها إلى قورنة كان يحصّل منها ٦

"محمدى" (وهى وحدة نقد أكبر من الآقجة، وكل "محمدى" يعادل ١,٥ آقجة)، وأوضح القانـــون أنه يتعين على أصحاب السفن أن يدفعوا ٢ آقجة عن كل حمولة من الخيول والجمال، وأن يدفعوا "عثماني" (وهو وحدة نقد تعادل الآقجة، وهو عملة عثمانية قديمة كانت تدفع للعامل أو للجندى) [١٢] عن كل حصان، وآقجة واحدة عن كل بقرة، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، و١,٥ آقجة ضريبة ورسم عبور على كل ضأن.

كمـــا اشـــترط القانـــون دفع ٢ آقجة عن كل عبد أو جارية، و٢ هشتى عن الســـجاد، و٤ آقجة عن كل سفينة محملة بالحطب أو الفحم تأتى لميناء قورنة، وبلغ إجمالى دخل ميناء قورنة ١٢٠,٠٠٠ آقجة. انظر الجدول رقم (٥).

السلعة	الضريبة المفروضة عليها
نقـــل العمـــال	٦ محمدى عن السفن القادمة من بغداد إلى البصرة والعكس.
الـــبلح وغيـــره	١ على ٣٠ من السفن القادمة من الجزائر إلى النواحى.
الحطـــب والفحم	٤ آقجة من كل سفينة قادمة من النواحى.
الضـــــــأن	١ آقجة عن كل ضأنين، ورسم عبور ١ آقجة عن كل ضأن.
الحصـــــــان	١ عثمانى.
عـــبد أو جارية	٢ آقجة.
الســـــــلعة	الضريبة المفروضة عليها
الســـــــجاد	٢ هشتى.
الجمال والخيول	٢ آقجة عن كل حمولة من الجمال والخيول.
البقـــــــر	١ آقجة عن كل بقرة صغيرة أو كبيرة.
إجمالى إيراد الميناء: ١٢٠,٠٠٠	

جدول (٥) يوضح الضرائب المفروضة على السلع القادمة إلى ميناء قورنة

الخاتـــمـــة

أوضـــحت هـــذه الدراسة أن مينائى زكية وقورنة كانا من أهم روافد الحركة الـــتجارية التى كانت تصب فى قناة الولاية الرئيسية وهى مدينة البصرة، وكشفت فـــى الـــوقت نفســـه عن ضخامة الإيرادات التى كانت تأتى من الميناءين، إذ بلغ إجمالـــى إيرادات ميناء زكية ١٦٠,٠٠٠، فى حين بلغ إجمالى الإيرادات من لواء زكية ٣٢٧,٨٤٠ آقجة؛ بمعنى أن أكثر من نصف دخل اللواء كان يأتى من الميناء. أمـــا ميناء قورنة فبلغ إجمالى قيمة إيراداته ١٢٠,٠٠٠ آقجة، فى حين بلغ إجمالى إيراداته ١٨٠,٠٠٠ آقجة، ولو جمعناهما لأصبح الناتج ٥٠٧,٨٤٠ آقجة سنويا.

وهـــذا يدل على مدى حيوية هذين الميناءين ودورهما فى رفع إيرادات الولاية. ويكشف لنا الدفتر إجمالى إيرادات مدينة البصرة الذى بلغ فى عام ٩٥٩هـــ/١٥٥٢م ٢,٩٥٣,٥٥١ (١٣).

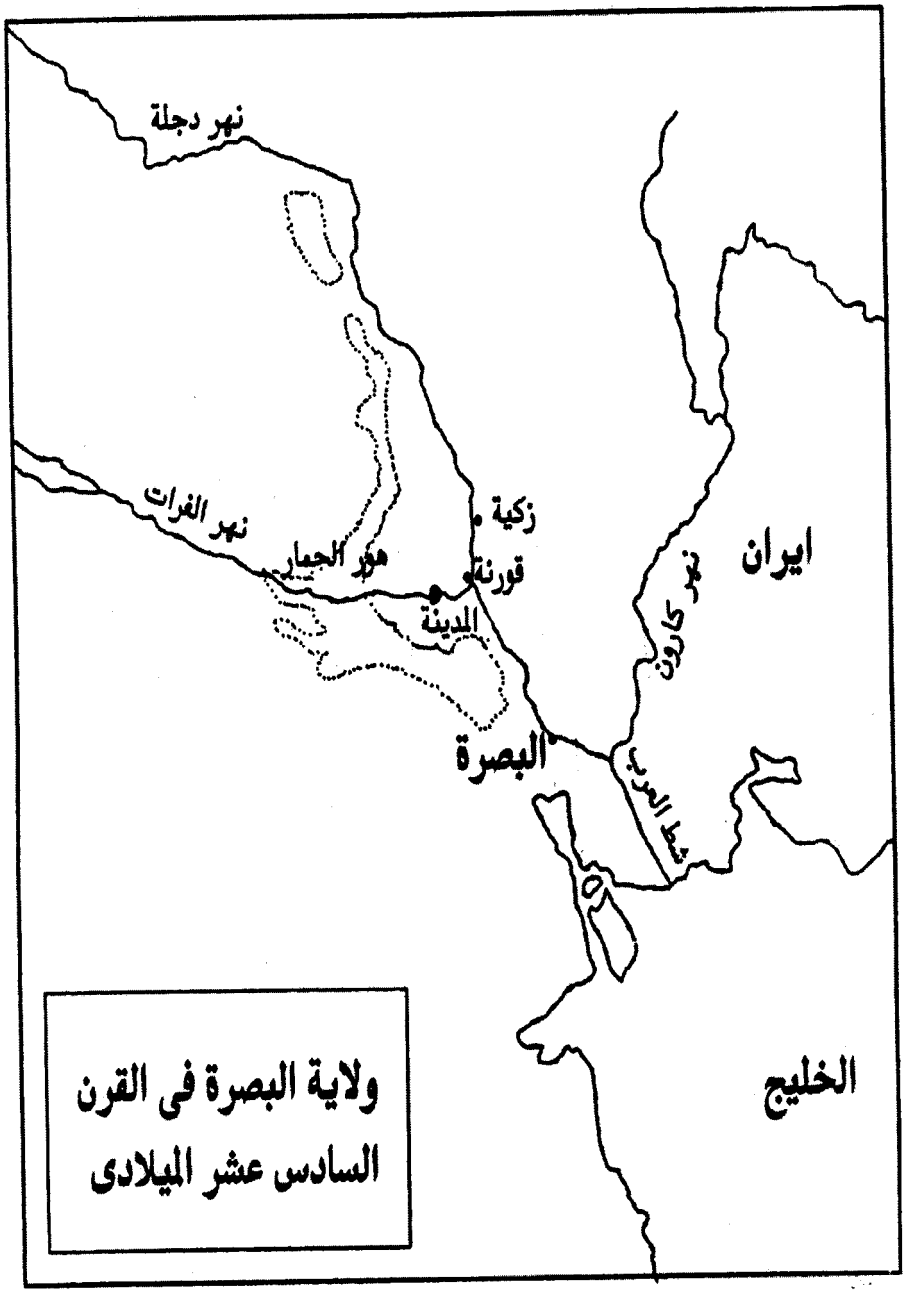

شكل (٦) خريطة تبين موقع لواء زكية ولواء قورنة

(ترجمة قانون نامه البصرة المتعلق بلواء زكية ولواء قورنة)

دستور العمل ـــــ لواء زكية ـــــ وزكية نفسها

يحصّل ثمانى آقجات عن كل حمولة من البُهار القادم من بلاد الهند. ويحصل أربعون آقجة رسم عبور عن حمولة البُهار قليل القيمة. ويحصل أربعون آقجة عن كل واحد من العبيد أو الجوارى. ويحصل مائة وخمسون آقجة رسم عبور على كل سفينة قادمة من البصرة أو الجزائر محملة بالبلح لكى تمر وتمضى.

ويـــوجد حالياً حكم فى هذا الصدد أيضاً. ويحصل أيضاً خمس وعشرون عن كـــل سفينة صغيرة محملة بالبلح، قادمة من الجزائر والبصرة إلى حويزة، ويحصل أيضـــاً عـــن الكسور إن وجدت. ويحصل ثمانى آقجات رسم عبور عن كل حمولة قادمة من نواحى بغداد، ويحصل ثمانى آقجات رسم مبيعات عن كل عبد أبيض أو جاريـــة بيضاء قادمة. ويحصل أربعون آقجة عن كل حمولة قليلة القيمة. ويحصل مائة وخمسون آقجة عن كل سفينة قادمة محملة بالغلال. ويحصل رسم عبور قدره آقجة واحدة عن كل سفينة محملة بالزيت قادمة من جانب جوازر.

وتحصل ربطة واحدة عن كل خمس وعشرين ربطة من حزم الحطب. وتحصل آقجـــة واحدة عن كل خمس وعشرين آقجة رسم تمغة عن كل متاع يباع فى "زكية" نفســـها وفـــى لواحقها. ويحصل رسم عبور عن كل سفينة سمك قادمة من حويزة أو الجزائـــر حسب حالة السمك. ويحصل أربعون آقجة من كل تاجر أو غير تاجر يبيع الخيول القادمة من بغداد فى البصرة. وتحصل آقجتان عن كل حمولة من البلح قادمة من الجزائر. وتحصل بارة واحدة عن كل غلة تأتى من جانب طائفة مياح.

ولا يصـــح أن يكـــون الخضار والخيول القادمة من البصرة سبباً فى الإضرار بالـــرعايا؛ حـــيث ينبغـــى أن يحصل مقدار من كل شىء طبقاً لحالته مع الأخذ فى الحسبان رضى الرعايا، حيث كانت تحصل آقجتان عن كل رأس من الأغنام القادمة مـــن أراضـــى زكـــية مرورا بنواحى البصرة كى تباع هناك، ولهذا السبب لا تأتى الأغـــنام إلـــى البصرة، فحدثت أزمة فى اللحوم لدى العساكر الموجودين فى البصرة ولدى أهالى البصرة وباقى الرعايا والبرايا، وبسبب شكواهم تُحصل آقجة واحدة عن كـــل ضـــأنين بمعرفة أمير أمراء البصرة الكرام قباد باشا. وقد سُجل ذلك فى الدفاتر

كى لا يُحصل شىء أكثر من ذلك. ولهذا فلتُحصل آقجة واحدة عن كل ضأنين رسوم عبور عن الأغنام التى تمر فيما بعد من أراضى زكية كى تباع فى البصرة. وينبغى ألا يُحصل شىء أكثر من ذلك حتى تنتهى أزمة اللحوم فى البصرة وتتلاشى.

كان يحصل عشر آقجات عن كل ضأن يذبحه القصاب فى زكية منذ زمن العرب قديماً، أما الآن فيحصل آقجتان عن كل ضأن. وإذا تم الصيد فى خوردوب (هوردوب) وحُمل فى السفن وتوجه إلى حويزة ونواحيها وغير ذلك، يُحصل عن كل سفينة من السفن المحملة بالسمك عشرون آقجة تمغة خوردوب. ويحصل الخمس عن البلح الموجود فى أراضى زكية. ولا يحصل شىء آخر تحت أى دعوى؛ لأن الرعايا جاءوا لتعمير حدائقهم ورياضهم الخربة وإصلاحها.

وليحصل خُمس الشعير والقمح والأرز وغيرها من الحبوب التى تزرع فى نواحى زكية. ويحصل الخُمس أيضا عن أشجار الخشب المزروعة فى خور خالدية. ويحصل كل أنواع الدمغة كما كان فى الدستور السابق. ولا تحصل تمغة عن الأماكن الأخرى. وكان يحصل محمدى واحد عن كل جاموسة؛ فليتم هذا كما سبق. وبعد الكتابة إلى اللواء المذكور، لم يعد لدى الرعايا الأغنام بسبب سوء أحوالهم التى تردت، ولهذا يُحصل رسم بعد رسم الدمغة بناءً على القانون واجب التنفيذ خاص بطائفة الرعايا الذين يملكون الأغنام.

دستور العمل – مرفأ قورنة

كل سفينة محملة بالعمال – أيا كانت حمولتها، سواء كانت قادمة من الجزائر أو مـــن البصرة إلى بغداد أو من بغداد إلى البصرة والجزائر – ينبغى عدم تفتيشها وفحصـــها، ولكن يحصل عنها رسم عبور قدره ستة محمدى أى ثمانى آقجات، ولا يؤخذ منها شىء أكثر من ذلك. ويحصل واحد على ثلاثين من البلح والملح وشراب العنب والأرز والحنطة والشعير والعنب والرمان والسمك وأمثال ذلك، من الأشياء المحملـــة علـــى السفن القادمة من الجزائر إلى نواحى حويزة وخالدية ونهر دوب. وتحصـــل أربـــع آقجـــات عن كل سفينة محملة بالحطب والفحم قادمة من حويزة وخالدية ونهر دوب.

وتحصـــل آقجـــة واحـــدة عن كل ضأنين، وعشر آقجات عن كل عشرة من الضـــأن رسم عبور عن الأغنام التى تمر من قورنة إلى نواحى البصرة لكى تباع. ويحصـــل هشتى واحد عن كل ضأن رسم معبر، وعثمانى واحد عن كل حصان، وآقجـــتان عن كل عبد أو جارية أو نفر، وهشتيان عن كل سجادة أو كليم، وآقجتان عن كل حمولة من الجمال والخيول، وآقجة واحدة عن كل بقرة صغيرة أو كبيرة.

ولا يحُصل شىء أكثر من ذلك. ولم يؤخذ شىء منذ القدم حتى الآن عن سفن الســـابلة التى تأتى من الجزائر إلى البصرة ومن البصرة إلى الجزائر. ولا يحصل شـــىء الآن، اتفاقـــا مـــع الدســـتور السابق ؛ لأن طائفة العمال تتردد من النواحى والأطراف وتمارس البيع والشراء. وقد استقرت أحوال كل الرعايا والبرايا بفضل ســـلطاننا – أعـــز الله أنصـــاره – الذى يعيش الفقراء فى عهده أسعد أيامهم. إنهم جميعا مشغولون بالدعاء لدوام دولة السلطان.

الهوامش:

١- لمعرفة طريقة تحرير هذه الدفاتر انظر: فيصل الكندرى: "قانون نامه لواء القطيف لعام ٩٥٩هـ/١٥٥٢م"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ١٥-١٦، اكتوبر - نوفمبر ١٩٩٧، تونس: مدينة زغوان: مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، ص٣٣٩-٣٦٥.

٢- عبد القادر باش أعيان اعباسى: موسوعة تاريخ البصرة، شركة التايمس للطبع والنشر، بغداد ١٩٨٨، ص٢٠١.

٣- خليل الساحلى أوغلى، من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) إستانبول ٢٠٠٠، ص٢٥٣.

٤- نجاتى أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثمانى، ترجمة: د. صالح سعداوى، مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية عمان، ١٩٨٦، ص٣٢٩-٣٧٢.

٥- آقجة: وهى وحدة نقد فضية.

6- BDA, Tapu Tahrir Defteri no. 282,s23.

7- M.Medi Ilhan, " The Katif District (Liva) During the First Few Years of Ottoman Role: A study of the 1551 Ottoman Cadastral Survey " T.T.K. Betteten, (Ankara, 1987, pp781-104), p786.

8- BDA, Tapu Tahrir Defteri no 282,s225.

٩- عدد الخانه ٦+ عدد المجرد = الناتج.

10- BDA, Tapu Tahrir Defteri no 282,s34.

11- BDA, Tapu Tahrir Defteri no 282,s233.

12- James Redhouse, Turkish and English Lexicon (Istanbul, 1978) P1285
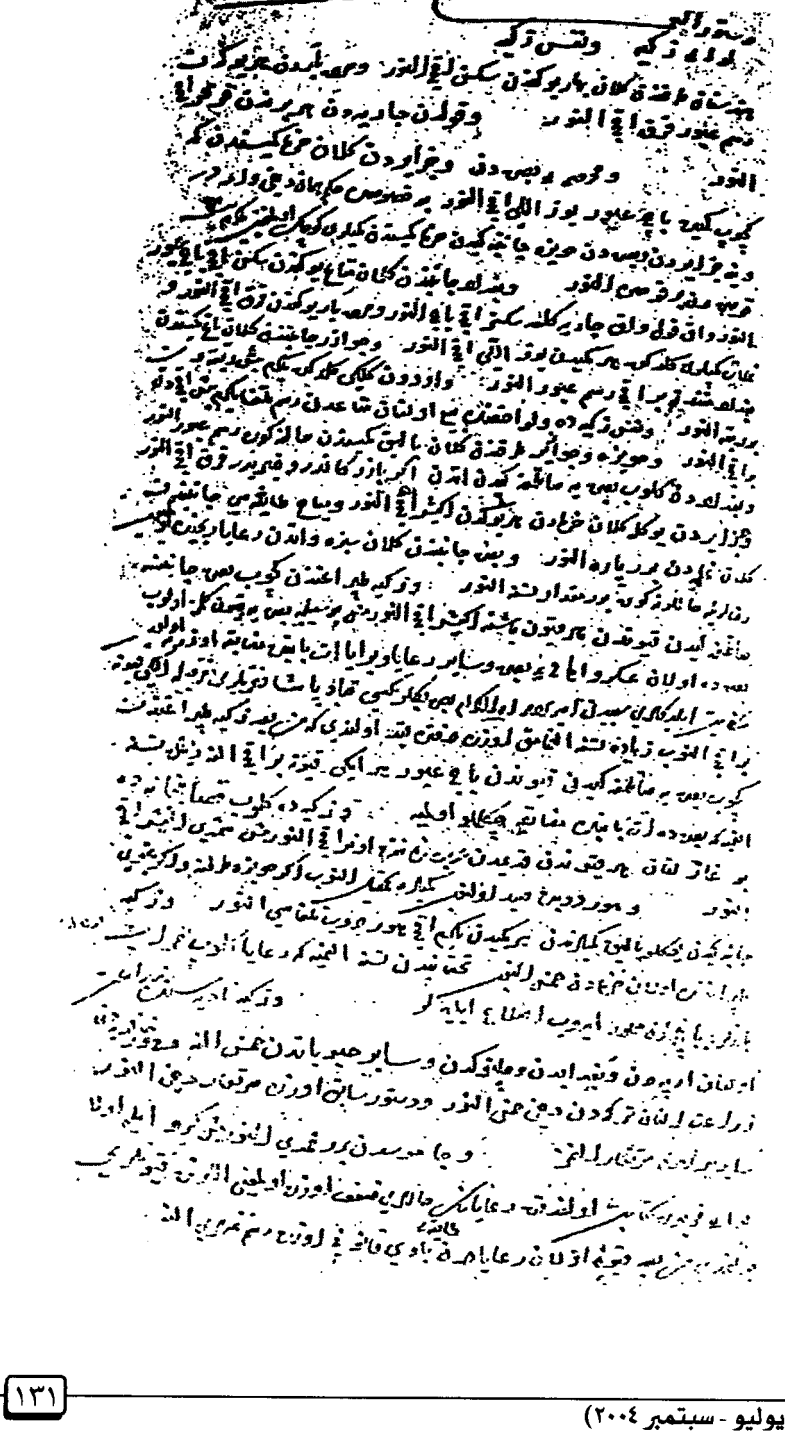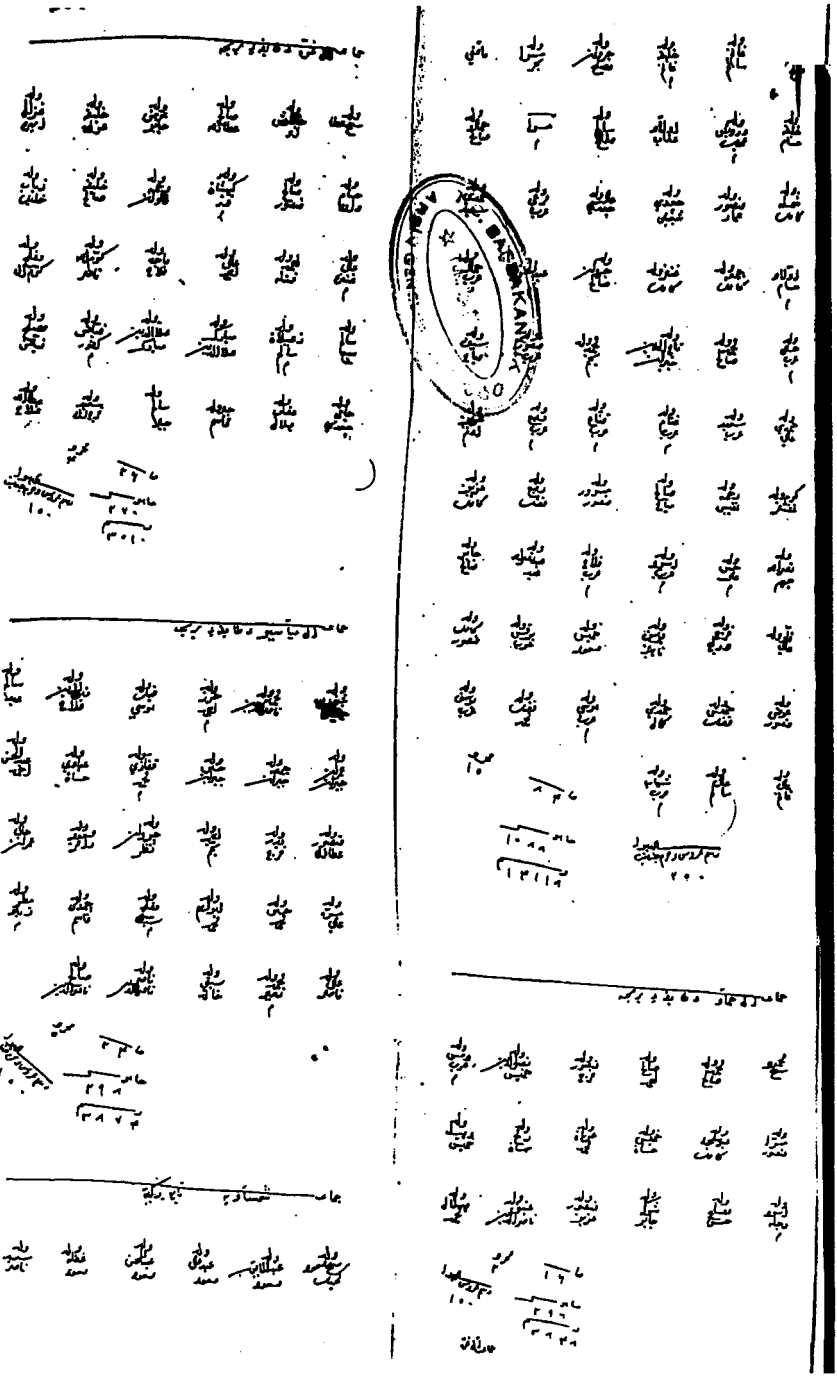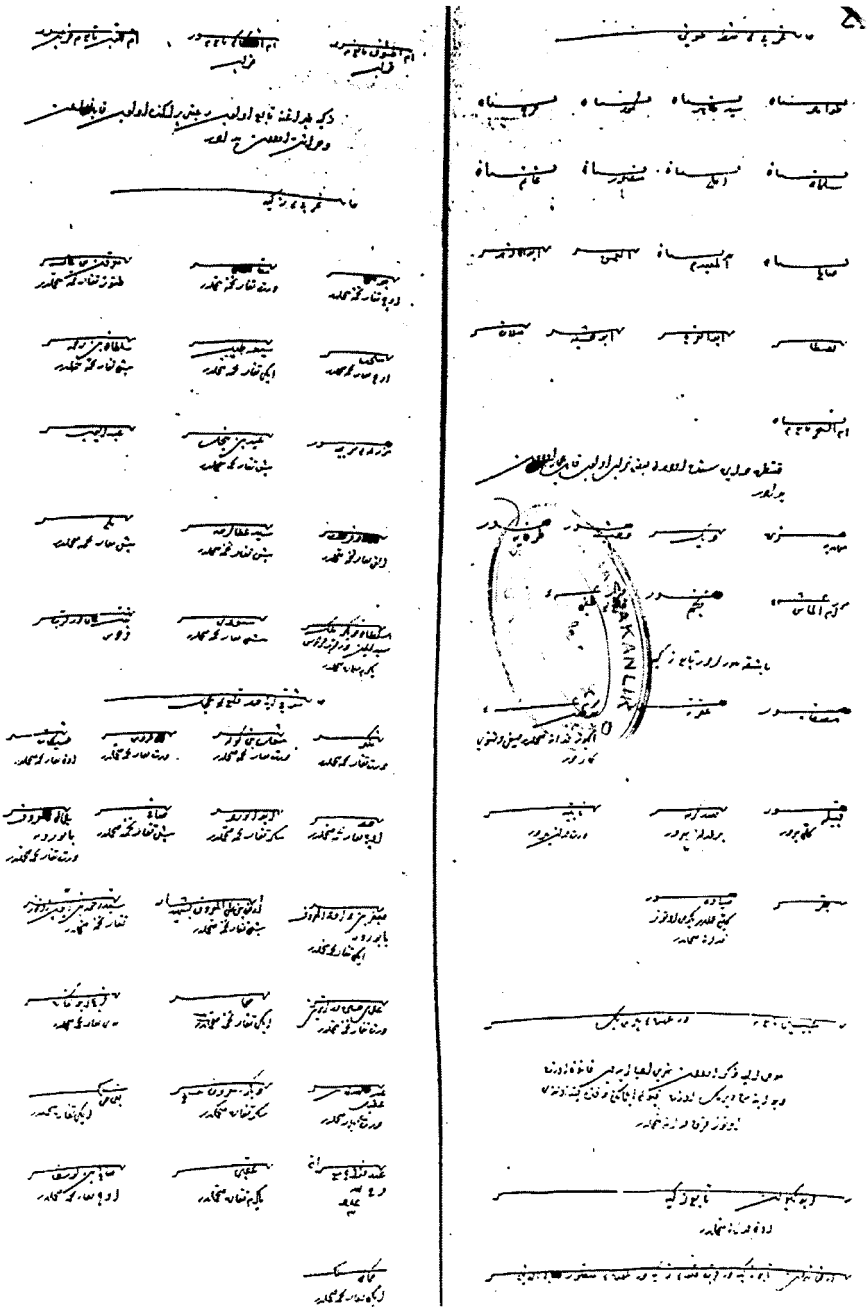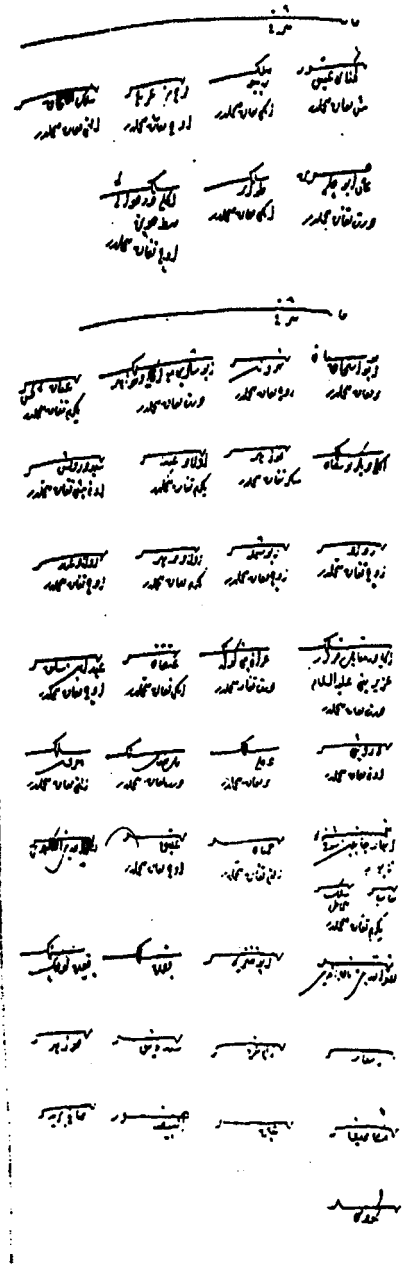
13- BDA, Tapu Tahrir Defteri no 282,s13.